

بروكسل، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019

محاضر

الاجتماع الخامس لجنة تنمية المناطق المستدامة في الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية (ARLEM) المنعقد في بروكسل
بتاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019

عقدت لجنة تنمية المناطق المستدامة بالجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية (ARLEM) اجتماعها الخامس في بروكسل يوم الجمعة المؤرخ 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من الساعة 9:30 صباحًا حتى الساعة 1:35 ظهرًا.

الحضور

رئيسا الاجتماع:

أولغيرد غيلوبير (حزب الشعب الأوروبي/بولندا)
راما محمد العزي (الأردن)، حاضرة في هذا الاجتماع بدلا من حسين محايبة (الأردن)

أعضاء الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية الحاضرين: مجموعة الاتحاد الأوروبي

ماركو ماركولا (حزب الشعب الأوروبي/فنلندا)	فينشنزو بيانكو (حزب الاشتراكيين الأوروبيين/إيطاليا)
كريستوف رولون (حزب الاشتراكيين الأوروبيين/فرنسا)	إميل دراغيتشي (التحالف الأوروبي/رومانيا)
دافيد سيمونديز (كتلة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين/المملكة المتحدة)	باربرا دودن (حزب الاشتراكيين الأوروبيين/ألمانيا)
أورماس سوكليس (كتلة تجديد أوروبا/إستونيا)	ماري فريهيل (حزب الاشتراكيين الأوروبيين/أيرلندا)
ساتو تينيتاري (كتلة تجديد أوروبا/فنلندا)	باول غرزيباوسكي (كتلة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين/بولندا)
جان-لوك فانرايس (كتلة تجديد أوروبا/بلجيكا)	ألان هاتشينسون (حزب الاشتراكيين الأوروبيين/بلجيكا)
	إليني لوكايدو (حزب الشعب الأوروبي/قبرص)

مجموعة شركاء المتوسط

حسين برينيت (الجزائر)	لحسن عمروش (المغرب)
جهاد خير (فلسطين)	شايب إدور بن عبد الله (الجزائر)
فريد مرابط (الجزائر)	مينا بوحود (المغرب)
أنا فيروشي (ألبانيا)	نصيرة براهيمي (الجزائر)
	المراقب: عبد الرؤوف بيت المال (ليبيا)

المعتذرون عن الحضور

هانز يانسن (حزب الشعب الأوروبي/هولندا)	مصطفى الباروني (ليبيا)
كارل-هاينز لامبيرتز (حزب الاشتراكيين الأوروبيين/بلجيكا)	غابياتو أرامو (حزب الشعب الأوروبي/إيطاليا)
خوان مانويل مورينو بونيلا (رابطة الأقاليم الحدودية الأوروبية)	جان-فرانسوا بارنييه (كتلة تجديد أوروبا/فرنسا)
أغنيس رامبال (مؤتمر الأقاليم البحرية الحدودية)	جاك بلانك (حزب الشعب الأوروبي/فرنسا)
ريكاردو ريو (حزب الشعب الأوروبي/البرتغال)	مارجوري كروفيتو-هاروك (موناكو)
لوك فان دن براند (حزب الشعب الأوروبي/بلجيكا)	ليزي ديلاريكا (إسرائيل)
أبوستولوس تزينزيكوسناس (حزب الشعب الأوروبي/اليونان)	نيكولا دوبروسلافيتش (حزب الشعب الأوروبي/كرواتيا)
	جانسا جابريس (كتلة تجديد أوروبا/سلوفينيا)

المتحدثون

عائشة أياربي	قائدة فريق، قيادات الغد النسائية - تونس
--------------	---

مانويلا بورا	وزيرة إقليم ماركي وعضوة بالمجلس الإقليمي، وعضوة مناوبة باللجنة الأوروبية للأقاليم (حزب الاشتراكيين الأوروبيين/إيطاليا)
إيسيدرو غونزاليس	نائب الأمين العام، قسم المياه والبيئة، الاتحاد من أجل المتوسط
لوكا مارانيوني	قائد فريق، استراتيجيات حوض البحر والتعاون الإقليمي البحري، المفوضية الأوروبية - الإدارة العامة للشئون البحرية ومصايد الأسماك
كريستيان أوفرمانس	نائب رئيس مجلس البلديات والأقاليم الأوروبية، ونائب رئيس القسم الألماني بالمجلس
سيمون سوسكند	مؤسسة جمعية الإجراءات من أجل المتوسط
إيزابيلا توفاليري	نائبة بالبرلمان الأوروبي (كتلة الهوية والديمقراطية/إيطاليا)

*

* *

1. الجلسة الافتتاحية

الرئيسان المشاركان، راما محمد العزي، الحاضرة بدلا من السيد محايدة، وأولغيرد غيلويتز رحبا بالمشاركين وعرضا آخر المستجدات منذ الجلسة العامة الماضية للجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة (يشار إليها فيما بعد باسم "الجمعية")، المنعقدة بتاريخ 27 شباط/فبراير في إشبيلية. وذكر أن اجتماع المجلس الموسع للجمعية، المنعقد بتاريخ 30 حزيران/يونيو في رام الله (فلسطين) قد ركز على دور السلطات المحلية والإقليمية بالمنطقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أدت الجمعية دورا نشطا خلال الاجتماعات المختلفة بشأن عدة مجالات مثل الإسكان المستدام والاقتصاد الأزرق والسياسات الاجتماعية والتوظيف وتمكين المرأة. وشاركت الجمعية في المنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط (اجتماع سنوي لوزراء الخارجية والمنظمات الدولية والشركاء والمراقبون في إطار الاتحاد من أجل المتوسط). واختتم الرئيسان المشاركان كلمتهما بالإشارة إلى استمرار أهمية مبادرة نيقوسيا وأنشطتها.

2. اعتماد جدول أعمال الاجتماع الرابع للجنة تنمية المناطق المستدامة (COR-2019-03789-00-02-CONVPOJ-TRA)

اعتمد دول الأعمال دون تعديلات.

3. إقرار محاضر الاجتماع الرابع للجنة تنمية المناطق المستدامة في الجمعية، المنعقد في بروكسل بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (COR-2019-03806-00-00-PV-TRA)

أقرت المحاضر دون تعديلات.

4. عرض التقارير المواضيعية ومناقشتها

4.1 مساهمة السلطات المحلية والإقليمية في تنمية الاقتصاد الأزرق في المتوسط

فينشنزو بيانكو، مقرر الجمعية، سلط الضوء على تنامي المخاوف لدى مواطني الاتحاد الأوروبي حيال تغير المناخ. وصرح أن حماية استثمار المتوسط في الاقتصاد الأزرق تمثل فرصة كبيرة بالنسبة للمنطقة من أجل عكس الآثار الناجمة عن النشاط البشري. ولكنه لفت النظر إلى ثلاث عوائق أمام التنفيذ الكامل للاقتصاد الأزرق، ألا وهي (1) افتقار البيانات إلى قابلية التشغيل المشترك والإتاحة والسلامة، و (2) عدم وجود هيكل إداري، و (3) عدم وجود صكوك مالي.

وأكد على دور مجتمع المدن والأقاليم في نطاق الجمعية من أجل ضمان نجاح المبادرة. ودعا إلى بذل جهود جماعية لتوعية المواطنين والحكومات المحلية حول الفرص التي قد يتيحها الاقتصاد الأزرق. كما أضاف أنه ينبغي إنشاء منظمة لها قيمة قانونية تجمع دول المتوسط بهدف ضمان الحوكمة.

لوكا مارانيوني أبدى دعمه الكامل للتقرير ودعا إلى التعجيل باعتماده في ظل المؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الأزرق، والمقرر انعقاده في النصف الأول من 2020. وأكد على أهمية الأهداف المشتركة بين تقرير الجمعية وبين استراتيجية اللجنة بشأن الاقتصاد الأزرق. وعرض المستجدات التالية فيما يتعلق بالتصدي للعوائق الثلاثة التي يشير إليها التقرير: فبخصوص إتاحة البيانات، يقدم مشروع "أفق 2020" البيانات حول مراقبة المحيطات، ومن المتوخى أن يتم توسيع نطاق منصة مشاركة البيانات. وبخصوص الحوكمة، يقدم الاتحاد من أجل المتوسط إطار عمل للحوار بين بلدان المتوسط، ويمكن لهذا الإطار أن يؤدي دورًا في هذا المجال. وسوف تُوجه الدعوة إلى الجمعية لحضور الاجتماع الوزاري القادم واجتماع الفريق العامل. وبخصوص التمويل، وافق على ضرورة توفير المزيد، وأشار أن هناك جهود حثيثة تُبذل من أجل تعميم مراعاة الاقتصاد الأزرق في الإطار المالي متعدد السنوات 2021-2027. ودعا اللجنة الأوروبية للأقاليم إلى مناصرة هذا الهدف في المناقشات حول الإطار المالي متعدد السنوات. ومن المتوخى إضافة المزيد من الاستثمارات في إطار المنصة المعنية بالاقتصاد الأزرق (4.4 مليون يورو)، والدعوة إلى المقترحات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق (22 مليون يورو)، بالإضافة إلى الدعم المقدم من بنك الاستثمار الأوروبي للشركات الناشئة في مجال الاقتصاد الأزرق.

إيسيدرو جوزاليس أثنى على مقرّر الجمعية وتقديره الذي جاء في وقته. وأشار أن المنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط، الذي انعقد الأسبوع الماضي، قدم مزيدًا من الأدلة على أن منطقة المتوسط هي ثاني أكثر منطقة تتأثر بتغير المناخ بعد المنطقة القطبية الشمالية. فقد ترتفع درجات الحرارة بنسبة تتخطى 20%، مما قد يؤثر تأثيرًا بالغًا على البيئة. وأكد دعوة ممثلي الجمعية إلى الاجتماع الوزاري المعني بالاقتصاد الأزرق والمقرر انعقاده عام 2020.

نصيرة براهمي وفريد مرابط وحسين برينيت وأولغريد غيبوليتز قدموا مساهماتهم في المناقشة، حيث حظي التقرير بالدعم وتم التأكيد على أهمية الحفاظ على المتوسط. وشدد البعض على ضرورة التركيز على الخطوات القادمة وضرورة متابعة تنفيذ توصيات التقرير. ودعا آخرون إلى السعي نحو تنمية مستدامة متوازنة تسمح بمزيد من المرونة في الحفاظ على النظم البيئية.

توجه **المقرر بيانكو** بالشكر إلى الجميع على مساهماتهم، وصرح أن النسخة المعدلة من التقرير ستتضمن التطورات الإيجابية التي تحققت على مدار السنوات الماضية، وأوجه التعاون القائمة مع بلدان المتوسط، والمزيد من البيانات العلمية التي تدعم الحاجة الملحة إلى العمل. وسوف يُقدم التقرير من أجل اعتماده في الجلسة العامة للجمعية التي ستُعقد في برشلونة بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2020.

4.2 التكامل الإقليمي في منطقة المتوسط

مقرر الجمعية جهاد خير عرض بإيجاز مسودة تقريره بشأن التكامل الإقليمي في منطقة المتوسط. وحثّ جميع أعضاء الجمعية على إرسال تعليقاتهم على مسودة التقرير وعلى الاستبيان الذي ورّعه.

وأشار إلى الدور المهم للجمعية في تنفيذ التوصيات بشأن التكامل الإقليمي. وسوف تتم مشاركة نسخة معدلة من التقرير، بالإضافة إلى إجابات أعضاء الجمعية على الاستبيان، خلال الجلسة العامة للجمعية التي ستُعقد في برشلونة عام 2020. وينبغي إضافة مناقشة موسعة إلى جدول هذه الجلسة.

5. تمكين المرأة في منطقة المتوسط – ما دور المرأة في الحياة السياسية على المستوى المحلي؟

عُقدت مناقشة حول دور المرأة في الحياة السياسية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وتولت إدارتها **سيمون سوسكيند**. أشارت مديرة المناقشة إلى الدور المهم للجمعية في هذا الصدد، ودعت إلى استمرار الحوار بين كلا الجنسين من أجل إحراز التقدم.

إيزابيلا توفاليري أكدت على التقدم المحرز في حصول المرأة على مقاعد في البرلمان الإيطالي نتيجة للحصص التي يفرضها القانون، مقارنة بمستويات التمثيل المنخفضة على المستوى الإقليمي. ودعت إلى إجراء تحسينات من حيث الكم (عدد النساء في المناصب التي يتم شغلها بالانتخاب) والكيف (أنواع الأدوار المسندة إلى المرأة في القطاع العام). ودعت إلى توخي الحذر عند فرض الحصص الانتخابية، حيث إنها قد تكون تمييزية وغير فعالة. وأضافت أن التحديات المستقبلية تتمثل في ضمان المساواة بين الجنسين في المجال السياسي وتنفيذ اللائحة التنظيمية المتعلقة بالموازنة بين العمل والحياة الخاصة والمتعلقة أيضاً بالإجازة الوالدية وإجازة الأبوة.

كريستيان أوفرمانس أشارت إلى الفوارق بين أعداد النساء المنتخبات في ألمانيا على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. فقد فرضت معظم الأحزاب حصة غير رسمية للمرأة تبلغ 30% على المستوى الوطني. ولكن على المستوى المحلي، تُرشح الأحزاب نساءً أقل. وبخصوص الحصص الانتخابية، ذكرت أن هناك عدة حصص مطبقة بالفعل بشكل غير رسمي في ألمانيا (موزعة بين المدن والمناطق، والبروتستانت والكاثوليك، والشرق والغرب)، وبموجب هذه الحصص يتم ترشيح رجالٍ لشغل المناصب، وبالتالي فإن صيحات الاحتجاج التي تتردد في بعض الأوساط حول تخصيص حصة للمرأة هي احتجاجات لا تتحرى الصدق. ودعت إلى مزيد من التواصل والعمل النشط في منظمات الشباب من أجل ضمان التقدم على جميع المستويات، كما أكدت على ضرورة تغيير العقلية الذكورية.

مينا بوحود ركزت على دور المرأة في المغرب، حيث تسهل التشريعات الصادرة مؤخراً مشاركة المرأة في الحياة السياسية على المستوى المحلي. وأشارت أن بعض التحسينات قد أُجريت مؤخراً لترسيخ دور المرأة في المجتمع، وذلك من خلال تعديل قانون الأسرة والدستور. ودعت إلى مكافحة التمييز وضرورة تطبيق مبادئ المساواة والإنصاف باعتبارها شرطاً أساسياً لتحقيق الديمقراطية. كما دعت كذلك إلى تخصيص الحصص الانتخابية من أجل تمكين شرائح المجتمع الأقل تمثيلاً. ونوّهت إلى ضرورة تغيير العقلية المجتمعية دون إغفال تنوع النساء في المجتمع.

ماتويلا بورا سلطت الضوء على الصعوبات التي لا تزال النساء في الاتحاد الأوروبي تعاني منها للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية. وأضافت أنه على المستوى المحلي، كثيراً ما يسيطر الرجال على المناصب السياسية. ففي إقليم ماركي، أنشئ مركز لرصد القضايا الجنسانية، وتوصل هذا المركز أن أكثر من 40% من الأمهات يتركن وظائفهن بعد الولادة مباشرة، مما يؤدي إلى تعطل مسيرتهن المهنية. وللتعامل مع هذه المسألة، تركز السياسات العامة الإقليمية على التدريب المهني وتوفير قسائم رعاية الأطفال.

عائشة أياري أشارت إلى تشابه الصعوبات التي لا تزال تواجه النساء، سواء في تونس أو ألمانيا أو إيطاليا. وذكرت أنه في عام 2017، أطلق برنامج يدعم عملية إرساء الديمقراطية في تونس ويهدف لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة. وقد شهدت البلديات أكبر زيادة في عدد النساء المنتخبات بفضل قانون للحصص الانتخابية (يسمى "قانون التناصف الأفقي والعمودي") على المستوى المحلي. ودعت إلى منح الشابات منصة للتعبير عن آرائهن، وحثت النساء في المناصب السياسية رفيعة المستوى على تمهيد السبيل نحو تحقيق التغيير. كما دعت الجمعية إلى الاستثمار في البرامج الميدانية التي **تنفذها النساء لصالح** بعضهن البعض.

لحسن عمروش ذكر أن المساواة بين الجنسين تُعد قضية مجتمعية وثقافية، وشدد على أهمية القوانين والحصص الانتخابية. كما ذكر أن المغرب قد خصصت حصة للمرأة بدءاً من عام 2009 على مستوى البلديات حيث تستطيع النساء إضافة قيمة حقيقية. وأضاف أنه يرى أن دور الجمعية يشمل توفير برامج التدريب وبناء القدرات لكلا الجنسين.

بنديتا أودو سلطت الضوء على استمرار أهمية مبادرة نيقوسيا في ظل الزيارة التثقيفية التي شارك فيها رؤساء البلديات الليبية والعاملين بالصيد من كلا الجنسين من غاليسيا. فنتيجة لهذه الزيارة، قام برنامج تدريبي جديد للصيادين في ليبيا بقبول ثلاث نساء (من أصل 100 مشارك) لأول مرة).

كريستوف رويلون أوضح أن الحصص الانتخابية لها دور محوري في ضمان المساواة بين الجنسين في المجالس البلدية والإقليمية الواقعة تحت إشرافه. وأشار هو وماركولا ماركو إلى دور مدونة قواعد حسن السلوك التي وضعتها اللجنة الأوروبية للأقاليم في ضمان المساواة بين الجنسين في عضوية اللجنة ومنح المناصب وتعيين المقررين بها.

باربرا دودن حثت الجميع على عدم الشعور بالرضا عن الذات، فمدونة قواعد حسن السلوك تمثل خطوة على الطريق الصحيح، ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهد في هذا الصدد. كما ينبغي تشجيع النساء على الترشح في الانتخابات.

ماري فريهيل توجهت بالتهنئة إلى الجمعية على المناقشة التي عقدتها اللجنة الأوروبية للأقاليم حوال المساواة بين الجنسين، والتي تعد من أوسع المناقشات نطاقاً في هذا المجال. ونبّهت على أن عدد النساء في مجلس مدينة دبلن يتزايد بسبب نظام الحصص المرتبط بالتمويل. وأضافت أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق برعاية الأطفال، والموارد المالية، والتواصل، وتقبل الاختلافات الثقافية. ودعت الجمعية إلى الاضطلاع بمسئولياتها في الاستمرار في رصد السياسات ومتابعة الأعمال التي ستبدأ نتيجة هذه المناقشة.

6. أعمال الجمعية

1-6 تجديد ولاية الجمعية:

ماركو ماركو لا أوضح النظام الداخلي المُحدّث الذي سيتضمن (بدءاً من الولاية التالية للجمعية) نظاماً بديلاً للأعمال في إطار الجمعية يسمح بزيادة الحضور في الاجتماعات. وذكر الحضور بأن مجموعة شركاء المتوسط ينبغي عليهم (خلال الجلسة العامة الحادية عشرة للجمعية التي ستعقد يومي 22 و 23 كانون الثاني/يناير 2020) تحديد المناصب التي يريدون شغلها في المدة التالية (أي مناصب الرئيس المشارك للجمعية، والرئيس المشارك للجنة تنمية المناطق المستدامة في الجمعية، وأعضاء المكتب، والمقررين المعنيين بالتقرير المواضيعي للعام القادم). وسوف تُعيّن اللجنة الأوروبية للأقاليم ممثلها بعد الجلسة العامة الأولى خلال ولايتها الجديدة، المقرر انعقادها من 11 إلى 13 شباط/فبراير 2020. وبالنسبة لممثلي مكتب الجمعية لدى اللجنة الأوروبية للأقاليم، فينبغي أن يوافق جميع أعضاء الجمعية على تعيينهم من خلال إجراءات مكتوبة.

2-6 جائزة الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية لعام 2020:

أولغيرد غيبوليتز دعا جميع الأعضاء إلى تشجيع شباب رواد الأعمال للمشاركة في جائزة الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية: رواد الأعمال المحليين الشباب في منطقة المتوسط (النسخة الثانية). ولا يزال باب التقدم للجائزة مفتوحاً حتى نهاية الشهر.

7. الأعمال الأخرى

لا يوجد

1:35 مساءً – نهاية الاجتماع